

يطرفون الناس بألعابهم الفكاهية وشعوذاتهم الغريبة هذا يبلغ السيف وذلك  
يلعب الثعبان وغيره بمشي على الحبال المنصوبة الخ



جريدة تشينغ باود وهي الجريدة  
الرسمية الصينية ومن أقدم جرائد  
العالم وما زالت من يوم تأسسها  
تصدر في جناح من اجنحة البلاط  
الملكي في بكين

## أين يطلقون؟

وأين لا يطلقون؟

إذا أراد الزوج من سكان الولايات المتحدة أو الزوجة نقض عقدا لزواج  
لبعض الأسباب فإنه يذهب الى أول مكتبه قريبة منه ويشتري كتاب « دليل  
الزواج والطلاق » ثم دليل السكة الحديدية  
ولكل ولاية من الولايات المتحدة العديدة نظام خاص للزواج والطلاق ؛  
وقد سنت بعضها شرائع للطلاق ضيقت فيه الخناق على طالبيه وقيدته بشروط  
عسرة المثال وبعضها جعلته سهلاً جداً وبعضها رفعت رسوم الطلاق الى درجة  
فاحشة وبعضها جعلت رسومه قليلة جداً . فطالب الطلاق أو طالبتة يبحثان في  
الدليل عن الولاية التي سهلته وخفضت رسومه ثم يبحثان عن أجرة السكة الحديدية  
ويحمل كل منها حقيته ويقصدان الولاية المطلوبة . واكثر الولايات سنت قانوناً  
يقضي على طالب الطلاق أو طالبتة أن يقيم الواحد منهما سنتين في الولاية قبل تقدمه

الى المحكمة وطالبه الطلاق وجمعت رسم الدعوى ألف دولار. وأما ولاية نيفادا  
خففت المدة الى ستة أشهر فقط

وقد قيض الحظ للأمرين الموفقين في كل شيء. ولاية سياتل لهم أمر الطلاق  
فاطقتوا عليها اسم « فردوس الطلاق » وتريد بها ولاية يوكوتانا التي قلما يعرف  
عنها أحد شيئاً اللهم الا تلامذة المدارس الذين مرت عليهم في دروس الجغرافيا  
للجنة الرابعة الابتدائية

ان ولاية يوكوتانا المتباعدة الواسعة الأطراف ذات أحراج كثيفة مترامية  
الأكنان وذات مستنقعات تحجب الحيات وتكثر فيها الحماسيح والثعابين السامة  
والخشرات الخبيثة والسناير المبرقشة وغير ذلك من الحيوانات وفي ساحلها الضيق  
المستطيل يسكن أهلها الهنود وهم بقايا امة « الماي » المجهولة. وقد قرر كثير من  
العلماء والباحثين ان هذه المقاطعة كانت ذات مذبذبة زاهرة لا تقبل في شيء. عن  
مدينة مصر يدل على ذلك آثار الهياكل والنصور الموجودة في غاباتها والكتابات  
التقدمية المنقوشة عليها والتي لم يستطع أحد الى اليوم حل رموزها. وبقايا قبيلة  
ماي الحالية جماعة فقراء يعيشون من بيع الانمار في أسواق ميريدا - عاصمة  
يوكوتانا - وكذلك قوانين الزواج والطلاق. وهي قوانين سهلت أمر الطلاق  
وقلما يوجد مثلها في مملكة ما اللهم الا في حكومة السوفيت التي سهلت جداً أمر  
الزواج والطلاق وجعلته لهواً من الملاهي التي يتلاهي بها الرجال والنساء  
والمادة الاولى من قانون يوكوتانا المتعلقة بالزواج والطلاق تقول:

« ان الزواج هو اتحاد اختياري بين الرجل والمرأة مؤسس على المحبة المتبادلة  
يرمي الى غرض اكثار النسل وضمان السلام في العائلة فاذا فقد هذا السلام بين  
الزوجين فيجوز نقضه بناء على طلبهما أو طلب واحد منهما »

وبناء على هذه المادة فان الطلاق يتم فوراً بناء على طلب الزوج أو الزوجة  
بدون محاكمة وبدون شهود ولا يحق لأحد الطرفين الاحتجاج او طلب نفقة  
أو تعويضات أو ... أو ... الخ والقاضي لا يطلب الفريق الثاني لسؤاله او التحقيق  
معه وسماع كلامه وتشترط الحكومة شرطاً واحداً فقط وهو اقامة الطالب

او الطالبة شهراً واحداً في الولاية . وجعلت الحكومة رسوم الطلاق نائمة فهي تكاف الطالب او الطالبة نحو ٤٠٠ دولار بما فيه اجرة الباخرة الى ميريديا ونفقات المعيشة مدة شهر وهذا المبلغ بالاصطلاح الاميركي نأفه لا قيمة له .

ان قانون الطلاق هذا جعل ميريديا قبلة الأبصار فبعد ان كان لا يزورها الا علماء طبقات الارض والمنتخبون عن الآثار غدت كل باخرة تنزل في مينائها كل شهر عشرات ومئات من الركاب من جميع جهات أميركا الشمالية والجنوبية وتألقت في سان فرانسيسكو لهذا الغرض شركة ملاحه أعدت عدة بوأخر جهزها بجميع وسائل الراحة والملاهي وكل باخرة تنقل مائتي راكب وراكبة وفيها حانة تحوي جميع المشروبات الروحية وعدة قاعات للعب البوكر وهؤلاء الركاب يقيمون الحفلات الراقصة حيث تمدق الايدي بالخصور ويرقصون على نغمات الموسيقى وهكذا يتطعون الطريق باللهب وارتشاف كؤوس المسرات . وانخذت الشركة في ميريديا عدة فنادق لاقامة طالبي الطلاق مدة شهر

والفضل في وضع قانون الطلاق هذا عائد الى والي الولاية المدعو فيلكس كاريلو الذي أراد ان يجعل ولايته في مقدمة المقاطعات في العالم يتمتع فيها الاحالي بجميع ضروب الحرية والمدنية وأراد ان يعيد لامته مجد أسلافها الخنود العظام الأمر الذي أثار عليه غضب السكان البيض فأطلق أحدهم عليه الرصاص وقتله

وتوجد في هذا العالم بلاد لا تبيح قوانينها الطلاق بل تمنعه منعاً باتاً وتريد بها البلاد الكاثوليكية التي لاتصرح بالطلاق .هما كانت الاسباب الداعية الى ذلك عظيمة . فايطاليا واسبانيا وبعض مقاطعات فرنسا وكندا وبعض ولايات أميركا الجنوبية ولايات كارولينا الجنوبية لا تبيح الطلاق أبداً وانضمت اليها بهذا المعنى ارلندا التي تناقش مجلس نوابها في مسألة الطلاق والتصريح للرجل بعقد زواجه لامرأة الثانية فرفضه المجلس رفضاً قطعياً بأغلبية مطلقة .